

تستحق قضايا الأحوال الشخصية للفلسطينيين والفلسطينيات في الداخل اهتمامًا كبيرًا ومعالجة جديّة، حيث تحدّد قوانينها الحالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة للشخص، كما تحدّد القيم المجتمعيّة المرتبطة بالأحوال الشخصيّة المكانية الاجتماعيّة للأفراد، ولا سيّما النساء.

في العام 2001، أُقرّ تعديل قانون محاكم شؤون العائلة، الذي فتح بموجبه خيار التقاضي بمعظم قضايا الأحوال الشخصيّة للمسلمين والمسيحيّين ما بين محاكم شؤون العائلة والمحاكم الدينيّة، إلا في حالات الزواج والطلاق.

من خلال المقالات المنشورة في هذا العدد، نحاول التطرّق إلى بعض الأمور المتعلّقة بالأحوال الشخصيّة، إذ تقدّم بعض المقالات قراءة في التعديل المذكور، ويناقش بعضها أهميّة العمل على التغيير، إمّا في المحاكم الشرعيّة والكنسيّة، أو في الوعي المجتمعيّ تجاه القيم المرتبطة بهذه القضايا. لن يفيّ العدد الموضوع حقّه، ولن نستطيع إدراج النقاشات كافّة وجميع المواقف حول هذه القضايا لكثرتها، ولكننا نحاول تقديم البعض منها.

تتناول المقالة التحليليّة التي كتبها كاتبة هذه السطور أهميّة قضايا الأحوال الشخصيّة في تحديد حياة الإنسان ومكانته الاجتماعيّة، ثمّ تتطرّق إلى التعديل الذي جرى على محاكم شؤون العائلة، مشيرةً ومعلّقة على بعض النقاشات التي دارت حوله من قبل أطراف مختلفة، ولا سيّما جهاز المحاكم الشرعيّة والناشطات والأطر النسويّة.

تنضمّن مقالة هبة يزبك (مركزة لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصيّة) قراءة في التعديل القانوني الذي قامت به اللجنة، مؤكّدة على أهميّة التعديل في خلق نقاش جنديّ قانونيّ بديل يعتمد على مفاهيم حقوق الإنسان، ممّا قد يؤثر في التغيير الاجتماعيّ.

يشدّد القاضي د. حمزة أحمد حمزة في مقالته على أهميّة قانون العائلة العثمانيّ، وعلى دور محكمة الاستئناف الشرعيّة في صدد نهضة الجهاز القضائيّ للمحاكم الشرعيّة، مؤكّداً أنّ التعديل القانونيّ الذي جرى عام 2001، والذي جرى من خارج إطار الفقه الإسلاميّ، قد أخفق، وذلك لتفضيل غالبية الناس التقاضي في المحاكم الشرعيّة.

في مقالة د. نايفة سريسي، تؤكد الكاتبة على ضرورة تعديل قانون قرار حقوق العائلة العثماني، ليلائم المستجدات الحاصلة في المجتمع، ومن أجل تعزيز مكانة المرأة ودورها في الحيزين الخاصّ والعامّ، وتشير في مقالتها إلى أنّ جمعيّة "نساء وآفاق" تعمل على تعديل بعض بنود القانون من منظور فقهيّ متنوّر.

تشير المحامية شيرين بطشون في مقالتها إلى تعامل المحاكم الكنسيّة مع قضايا الطلاق والتفريق، من خلال تحليلها لمقابلات أجرتها مع ثماني عشرة امرأة توجّهن إلى هذه المحاكم. ضمن مقالتها، أشارت إلى معاناة النساء في هذه المحاكم وإلى الاستقلاليّة الكبيرة لهذه المحاكم، مؤكّدة ضرورة إشراف الدولة عليها.

تتناول المحامية راوية أبو ربيعة في مقالتها ظاهرة تعدّد الزوجات في المجتمع الفلسطينيّ في النقب، حيث ترى أنّه لا يمكن فهم هذه الظاهرة دون الوعي إلى كونها لا تنشأ في فراغ، وإنّما في ظل تقاطع علاقات القوى الاستعماريّة والبطبريكيّة معاً، والتي تجعل النساء مجموعة غير مرئيّة، لا تحميها القوانين التي يجري الالتفاف عليها بوعي من الدولة ومؤسساتها.

اخترنا كذلك أن نرفق مقالاً حول الجدل الدائر في العالم العربيّ في أعقاب الثورات، ولا سيّما في مصر مؤخراً، حول الدستور الجديد للدولة في ظلّ انتصار الإسلام السياسي، إذ تدعو الباحثة مروة شرف الدين في مقالتها إلى إجراء تعديلات في قوانين الأحوال الشخصيّة من منظور يرى الشريعة الإسلاميّة منظومة رحيّة، تتفاعل مع الواقع وترى الدين قابلاً للاقتراب من تحقيق المساواة بين الجنسين.